Promote Foreign Direct investment in the Federal Companies Law No. (32) of 2021 AD

Sheikh Abdullah Al-Mulla
College of Law/ Sharjah University
sheikha_almulla@hotmail.com

Rasha Hattab
College of Law/ Sharjah University
rhattab@sharjah.ac.ae

Received Date: 25/5/2025. Accepted Date 6/6/ 2025. Publication Date: 1/4/2026.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

UAE "is one of the countries seeking to attract foreign direct investment" by modernizing of its legal and physical infrastructure. Additionally, it pushed the private sector to form partnerships with foreign companies, particularly multinational companies, and it signed numerous bilateral and group agreements with numerous countries and trading partners. the passing of Federal Law No. 34 of 2021 AD, which dealt with commercial countries, gave numerous incentives and guarantees "to increase the flow of foreign direct investment into the" UAE.

By studying the investment climate in the UAE, and the adequacy of incentives and legislative guarantees that it provides for foreign direct investment, the study aimed to determine the adequacy of incentives and guarantees for foreign direct investment in UAE.

"the study came to a number of conclusions", most notably, that incentives and guarantees, "by creating an environment that is conducive to" investing and enacting regulations that are both encouraging and alluring, are the key to safety and confidence for investors.

the study concluded with several recommendations, including: reinstatement of "the investment law and" removing "the obstacles represented by the current law, the most important of

which are granting incentives, privileges and facilities", and "working according to the concept of" a "single window. the "establishment of specialized courts to handle disputes related to cases and the speed of separation of adversaries, and that the rulings of these courts are enforceable and not subject to appeal.

Keywords: Promoting Foreign investment, the Importance of investment, investment incentives, Legislative incentives, Foreign investment Guarantees.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم بالقانون الإتحادي الإماراتي رقم (32) لسنة 2021م

شيخه عبدالله الملا*
كلية القانون / جامعة الشارقه
sheikha_almulla@hotmail.com

رشا حطاب **
كلية القانون / جامعة الشارقه
rhattab@sharjah.ac.ae

تاريخ الاستلام: 2025/5/25. تاريخ القبول: 2025/6/6. تاريخ النشر: 2026/4/1.

المستخلص

تُعد دولة الإمارات من الدول التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث قامت بتحديث مرافق البنية الأساسية، المادية والتشريعية، وقامت بتشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية، وبالأخص شركات متعددة الجنسيات، وعقدت الاتفاقات – الثنائية والجماعية - مع الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاريين وأخيرا إصدار "القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021م بشأن الشركات التجارية"، الذي نص على الحوافز والضمانات لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات.

تضمن البحث دراسة البيئة الاستثمارية بدولة الإمارات، ومدى كفاية الحوافز والضمان التشريعي الذي يوفره للاستثمار الأجنبي المباشرمن خلال إبراز الحوافز والضمانات التي تمثل مفتاح الأمان والاطمئنان للمستثمرين لتوفير المناخ الاستثماري المناسب، والقوانين المشجعة والجاذبة للاستثمار.

ومما أوصت به الدراسة: إعادة العمل بقانون الاستثمار وإزالة المعوقات التي يمثلها القانون النافذ، ومنها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، والعمل على مفهوم النافذة الواحدة. وإنشاء محاكم متخصصة للنظرفي المنازعات المتعلقة بقضاياه، وسرعة الفصل بين المتخاصمين وأن تكون أحكامها نافذة غير قابلة للطعن.

الكلمات المفتاحية: تشجيع "الاستثمار الأجنبي"، أهمية الاستثمار، "حوافز الاستثمار"، الحوافر التشريعية، "ضمانات الاستثمار" الأجنبي.

* باحثة
** أستاذ دكتور

المقدمة

Introduction

يُعد تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية في شكلها الخالص أو من خلال مشاريع مشتركة الهدف منها خدمة التنمية الاقتصادية. وتتجلى أهمية هذا الاستثمار فيما توفره من مؤشرات لتفعيل حركة التصنيع المحلي وتشجيع أداء الأنشطة المختلفة داخل الاقتصاد الوطني. لذلك تحاول أغلب الدول جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإنجاز المشروعات الاقتصادية وتنمية الاستثمار المحلي لما له من فوائد اقتصادية عديدة، و هناك عدة عوامل ومعوقات تحول دون نمو هذا الاستثمار بالشكل المأمول في الكثير من هذه الدول. من هذا المنطلق بذلت العديد من دول العالم بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، جهودًا حثيثة لتوفير عوامل جذب الاستثمارات المباشرة وإزالة المعوقات التي تحول دون نموها.

حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، خاصة خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة في حجم التدفق الاستثماري، وتوضيح التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي أكثر من هذه الزيادة وهي؛ التوجه إلى اقتصاد السوق في معظم البلدان النامية وتحرير التجارة وأنظمةالاستثمار، و زيادة مساهمة البلدان في التكامل الاقتصادي العالمي.

وقد استفادت دولة الإمارات العربية المتحدة من الاندماج في السوق العالمية ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقق معدلات نمو مرتفعة ، وساهم في تشجيع الدول الأخرى لإدراك فوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيزالقدرة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشرة من خلال زيادة الحوافز، وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق.

كما صدر "قانون الشركات التجارية بالمرسوم بقانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية"،من خلال تعزيز بيئة الأعمال في الدولة فيما يساهم بدعم التنافسية الاقتصادية الوطنية. ويسمح بالتملك الأجنبي الحر في القطاعات الاقتصادية بنسبة 100%، ماعدا عدد من الأنشطة الاقتصادية المحدودة ذات الأثر الاستراتيجي.

من هذا المنطلق، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرًا رئيسيًا للتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حدٍ كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

البحث له أهمية عملية تتمثل في إنتشار شركات الاستثمار الأجنبي وتوجه الدولة نحو تشجيع التدفقات الأجنبية مما أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة مهمة لعملية التكامل العالمي للمساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة وظهور شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة ، واعتمدت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طبيعة عالمية للاستفادة من المدخرات الناتجة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

ومن جهة أخرى، له أهمية نظرية تتمثل في التعديلات التشريعية الأخيرة التي مست قطاع الاستثمارالأجنبي وآخرها صدور المرسوم بقانون الشركات الأخير وأثر التعديلات على تشجيع الاستثمار الأجنبي من عدمه.

ولأن الأهمية الاقتصادية لموضوع البحث تعتمد "على مدى استجابته لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، وكذلك على مدى استعداده للمساهمة في أن ينشئ جيلٍ من الفنيين والإداريين المحليين قادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة المصاحبة لهذه الاستثمارات بكفاءة واقتدارٍ و يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل". وعليه ستتمحور هذه الدراسة حول تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات في إطار "المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية".

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان مدى فعالية ضمانات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى تأثيرهذه الضمانات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة ، وأسباب نجاح الضمانات في الدولة، وعليه يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في "المرسوم بقانون إتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية"؟

تساؤلات البحث:

يتفرع عن إشكالية الدراسة الرئيسة العديد من التساؤلات الفرعية نطرحها كالتالي:

- ما هو تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وصوره؟
- مدى كفاية حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم بقانون الشركات الاتحادي؟
- ما هي ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم بقانون

الشركات الاتحادي؟

- وبناءا عليه سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة المذكورة أعلاه، وغيرها من الأسئلة التي تثيرها الدراسة بشيء من التفصيل، وبطريقة تكشف لنا جميع الموضوعات المتعلقة بالدراسة من أجل تبسيطها على طاولة البحث المُعمق وتقديم اقتراحات وتوصيات بشأنها.

أهداف البحث:

1- بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وصوره.
2- تحليل نصوص القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة لغايات تقييمها وبيان مدى نجاعتها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
3- بيان حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.
4- بيان ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5- بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى اقتراح التوصيات المناسبة للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في إزدهار الاقتصاد الإماراتي ، في ضوء المؤشرات والنتائج التي ستخرج من هذه الدراسة.

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المناهج الآتية:

1- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال جمع جزئيات الموضوع التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي من تشريعات وأحكام قضائية وآراء فقهية وصولا لنتيجة عامة حول موقف المشرع الإماراتي من تشجيع الاستثمار الأجنبي.
2- **المنهج التحليلي**: وذلك من خلال جمع الحقائق والمعلومات، والمقارنة واستخلاص الأحكام والقواعد المتعلقة بالموضوع؛ والوقوف على مدى اتفاقها أو خروجها عن القواعد العامة، من خلال بحث ومناقشة وتحليل حوافز "وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قانون الشركات الاتحادي رقم 32 لسنة 2021م"، بغرض الوصول لأهداف الدراسة.

خطة البحث:

بناء على ما تقدم - لنتمكن من تحقيق أهداف البحث - فقد وجدنا أن يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
المطلب الأول: العوامل التشريعية والإدارية
المطلب الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية
المبحث الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر
المطلب الأول: الضمانات العامة.
المطلب الثاني: الضمانات الاتفاقية.

المبحث الأول
the First Topic
مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
the Concept of Foreign Direct investment

تُعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم من خلال التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، و تحرير التجارة الدولية، وحرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارالأجنبي، من أهم العوامل التي ساهمت في انتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع (هيرست وبول، 2001، ص. 101–103).

لقد أصبح الاستثمار ذا أهمية كبيرة، ومرتبطا بإزدهار البلدان وتقدمها، كلما كانت القرارات رشيدة في مجال الاستثمار تحققت الرفاهية والتقدم، لحاجة الدول لإستقطاب رؤوس أموال كبيرة للعمل فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا من المهم تطوير البيئة الاستثمارية في دولة الإمارات وتحسينها لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار. (سويلم، 2009، ص. 23)

سنتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول
the First Requirement
تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
Definition of Foreign Direct investment

الإستثمار الأجنبي هو أهم وسيلة لتنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر. ومع ذلك فإن تنويع وزيادة هذه الموارد يعتمد على العديد من المتغيرات (عبد الحفيظ، 2006، ص15). منها: تنظيم وتوجيه الاستثمارات من خلال السياسات والإجراءات والحوافز وإزالة العوائق واستمر الاستثمار الأجنبي في جذب اهتمام الشركات والدول،

وازداد الاهتمام بسبب الإمكامات التي توفرها البلدان النامية؛ حيث إن أغلب السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي. (السامرائي، 2006، ص48)

وهناك تعريفات عديدة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نورد بعضها أدناه:

حيث يعرف صندوق النقد الدولي؛ "ومنظمة (international Monetary Fund) التعاون الاقتصادي والتنمية"؛ (Organisation For Economic Co-Operation and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما؛ المستثمر المباشر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (OECD، 1999)

كما "يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"؛ (United Nations Conference On Trade and Development) "الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه": "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم؛ القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر؛ القطر المستقبل للاستثمار" (علي، 2004، ص 4)

أما "المنظمة العالمية للتجارة"؛ (OMC) فتعرفه على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما؛ البلد الأصلي، والذي من خلاله "؛ يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها (بوجمعة، 2013، ص 19)

يتضح من التعريفات السابقة أن: المؤسسات الدولية تتفق جميعها في رؤيتها للاستثمار الأجنبي المباشر كتدفق لرأس المال إلى دولة غير الدولة المالكة لرأس المال، بهدف إنشاء مشروع طويل الأجل يستفيد منه المستثمر ويديره من أجل خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح (القرنشاوي، 2006، ص. 3)

كما يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر جميع المشاريع التي يؤسسها ويملكها مستثمرون أجانب ويمتلكونها أو يشارك فيها مستثمر وطني ويتحكم في إدارتها ،حيث يتميز الاستثمار الأجنبي المباشرة والذي يعتبر استثمار طويل الأجل باستقرار كبير وفي الأغلب يتم عن طريق شركات عالمية تساعد في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة (زغدار، 2005، ص. 159)

لقد جاء تعريف الاستثمار بأشكال متعددة منسجما مع توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الأكاديمية إذ عرفه بعض الباحثين على أنه: "استخدام المحددات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة،" وعرف أيضًا

بأنه: "أي استعمال لرأس المال سعيًا وراء الربح مهما كان شكل الاستعمال" (راض، 2014، ص. 29)

وتختلف "عينة الملكية من دولة لأخرى؛ فهولندا مثلاً تحدد نسبة الملكية بـ 100%، بينما النمسا وكندا تحددانها بـ 50%، وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل؛ أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا، أما فنلندا وفرنسا وإسبانيا تحدد كل منها نسبة الملكية بـ 20%، أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%". (حافظ، 2005، ص. 24)

وتنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع، (Duce، 2003، ص. 5) هي: "المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها، ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها، والفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100% أو يملكها ملكية مشتركة" (نوري، 2006، ص. 3)

والاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، و القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع مستثمر وطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم للمشروع ، و قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدول المضيفة (أبو قحف، 1989، ص. 13)

أما "الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما؛ أو مؤسسات معينة بها، عند بإصدارها للأوراق المالية؛ والأسهر والسندات ، في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب؛ أفراد أو مؤسسات، بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلية لهذه الدول المستفيدة" (الأسرج، 2005، ص. 3)

يتضح لنا مما سبق أن القانون الإماراتي عرف المستثمر الأجنبي في قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2021 في شأن تحديد قائمة الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي في المادة (1) "بأن المستثمر الأجنبي هو الشخص الطبيعي أو الإعتباري الذي لا يحمل جنسية الدولة ويوقوم بالإستثمار في الدولة".

و"كذلك عرفها في المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (30) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2018 في شأن تنظيم تصاريح الإقامة للمستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المواهب التخصصية بأن الأجنبي أي شخص طبيعي لا يحمل جنسية الدولة ، والمستثمر هو الأجنبي الذي ينفق

رأس ماله لتحقيق مكاسب أو عائدات مالية وذلك وفق الضوابط المشار إليها في هذا القرار".

وقد أضاف القرار الوزاري السابق تعريفا لرائد الأعمال "وهو الأجنبي الذي يملك مشروع أقتصادي ذو طابع تقني أو مستقبلي قائم على المخاطرة والابتكار وذلك وفق الضوابط المشار إليها في هذا القرار".

ونؤيد التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛ حيث الأول هو قيام المستثمر، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا بممارسة نشاط اقتصادي في دولة ما وإدارة هذا النشاط، سواء كانت الملكية كاملة أو جزءًا في رأس المال للدولة المضيفة، بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو استثمارالذي يأخذ شكل قروض مقدمة من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، أو تكون على شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المضيفة، بشرط لا يكون للمستثمر الأجنبي حصة من الأسهم تخوله إدارة الشركة والسيطرة عليها (السامرائي، 2006، ص. 63–66؛ القريشي، 2008، ص. 15)

المطلب الثاني

the Second Requirement

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

the Importance of Foreign Direct investment and Its Images

لقد نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي،و إن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، وفي الظروف العالمية المتحولة باسم العولمة، أصبحت الدول في حاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تراجع المصادر الداخلية لعدم كفاية المدخرات المحلية، وأن البديل الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فاعليته ،وأصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها (جميلة ومجاهد، 2021، ص. 1)

وللتعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول
the First Branch
أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
the Importance of Foreign Direct investment

على الرغم الدور المتزايد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عمليات التمويل الدولي، بعد تراجع الأهمية النسبية للأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية (حشاد، 1998، ص. 70–71)؛ وخاصة القروض التجارية، فإن مسألة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية هي مثار خلاف بين الاقتصاديين، يراها البعض أن الدول النامية سوف تحقق منافع هامة من الاستثمار الأجنبي، (جميل، 1999، ص. 10) و البعض الآخر أن النتائج السلبية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي على اقتصادات الدول النامية أكبر بكثير من استفادتها منه. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، وعليه نعرض باختصار لبعض وجهات النظر في هذا الخصوص.

أولاً: رواد المدرسة الكلاسيكية:

يرى رواد "المدرسة الكلاسيكية" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق العديد من المنافع، لكن هذه المنافع تعود للشركات متعددة الجنسيات، وليس على الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر رواد النظرية الكلاسيكية (أبو قحف، 1989، ص. 14–15) إلى عدد من التبريرات تلخصت في حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعد المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن أعمالها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة، و أن التكنولوجيا المنقولة من الشركات متعددة الجنسيات لا تتناسب مع مستويات و متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

ثانيًا: أنصار النظرية الحديثة:

بينما يرى مؤيدو النظرية الحديثة (خليل، 1994، ص. 149–151) أن الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة، تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يستفيد من الآخر لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، ولكن حجم وعدد ونوع العوائد التي يحصل عليها كل طرف تعتمد على سياسات وممارسات الطرف الآخرفيما يتعلق بالاستثمار وهو أساس العلاقة بينهم. ويرى أنصار هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساهم في تحقيق عدد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة.

وبالنسبة للآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي تتمثل في أنصار مدرسة التبعية الاقتصادية، حيث رأي هذه المدرسة (Hermes & Lensink, 2010, Pp. 150–153)أن الاستثمار الأجنبي يضر باقتصادات الدول النامية، و لا يجب الاستعانة به حتى تحقق تلك الدول معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.

ونرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع النمو الاقتصادي، من خلال المساهمة المباشرة في الحد من الفقر، وتعزيز إمكانيات التنمية بالنسبة للدول النامية، كما يشجع على تحقيق التطور ونقل التكنولوجيا الحديثة، و القيام بالتغيرات الهيكلية الضرورية للاستغلال الموارد الطبيعية، خلال الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الشركات متعددة الجنسيات بسبب مجالات استثمارها، وما لديها من خبرات، ومهارات تنظيمية وتقنية وكفاءة بيئية عالية.

ولأهمية الاستثمار الاجنبي في الدولة أسست الدولة في الإمارات المحلية جهات داعمة للإستثمار الاجنبي المباشر ومنها في أبوظبي يقدم مكتب أبوظبي للاستثمار فرصا استثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب بما يتماشى مع الأوليات الاقتصادية لإمارة أبوظبي ، كما أسست إمارة دبي مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار من خلال تقديمها الدعم اللازم للشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في إمارة دبي ، وكذلك أطلقت إمارة الشارقة مكتب الشارقة للاستثمار الإجنبي المباشر "استثمرفي الشارقة" بحيث يدعم المكتب المستثمرين بمنظومة متكاملة وشاملة من الملومات تمكنهم من فهم الاجراءات والمزايا الاستثمارية في الإمارة.

الفرع الثاني

The Second Branch

صور الاستثمار الأجنبي المباشر

Foreign Direct investment Images

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ، ولكل نوع خصائص مميزة له وأهمية خاصة، ولذلك فإن هناك تباينًا في عملية اختيار هذه الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف (صالح، 2005، ص. 29)

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن أكثر الأنواع شيوعًا للاستثمار الأجنبي المباشر (أبو قحف، 1989، ص. 25)، يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

المشاريع المشتركة هي "المشاريع التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ويوفر الاستثمار المشترك اتفاقية

طويلة الأمد بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني"، لتنفيذ مشروع إنتاجي أو خدمي داخل البلد المضيفة بغض النظر عن كون الوطني شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا (خربوش ورضا، 1999، ص. 188)

وإذا أردنا تحديد مزايا معينة لهذا النموذج من الاستثمار الأجنبي المباشر، فتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يساهم في: (صالح، 2005، ص. 31)

1- زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة.
2- رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في البلد المضيف.
3- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد المضيف.
4- زيادة فرص التصدير.

هذه المزايا تعود إلى سبب رئيسي مهم، هو انخفاض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في المشروع، مما يؤدي إلى انخفاض سيطرته على عموم الاقتصاد واحتفاظ البلد المضيف بدرجة من الاستقلالية وحرية التصرف بالمشاريع بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويحقق نوعا من توازن المصالح ما بين المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني أكثر من الأساليب الأخرى (بن سلمة، 1418هـ، ص. 27)

ثانيًا: الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يسمح هذا الشكل من الاستثمارات للعنصر الأجنبي بالسيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا السبب لاتفضله الكثير من الدول المستثمرة، خوفا من أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من جانب المستثمر الأجنبي.

وعلى الرغم من يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، إلا إنه عادة ما يتخذ شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو نوع آخر من أنواع النشاط الخدمي أو الإنتاجي. ومع ذلك غالبا ماتتردد الدول المضيفة للاستثمار في قبوله خشية الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية، فضلاعن الخوف من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها (غميض، 1993، ص. 41؛ أبو قحف، 1989، ص. 391)

ومن أكثر عيوب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، هو التعرض لمخاطر التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية، ولاسيما في البلدان النامية، وقد كانت هذه الظاهرة ذات أثر شديد بعد الحرب العالمية الثانية في تقليص الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية (سعيد، 1983، ص. 12–13)

أكثر ما يخشاه البلدان المضيفة بشأن هذا الاستثمار هو مسألة الاحتكار أو حالة التبعية التي تصاحب هذا النوع من المشاريع ،وتشير الأدلة العلمية إلى أن العديد من البلدان؛ في شرق آسيا والبرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وبعض دول أفريقيا تسمح

للشركات الأجنبية بإمتلاك مشاريعها الاستثمارية بالكامل لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ويبدو أن زيادة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية دفع بالبلدان النامية إلى السماح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن كانت الحوافزمتشابه بين البلدان النامية والمتقدمة (سعيد، 1983، ص. 17–18)

ثالثًا: مشاريع أو عمليات التجميع:

قد تأخذ هذه المشاريع شكل اتفاق بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي،والتي بموجبها يزود الطرف الأجنبي الطرف الأول بمكونات منتج معين ليتم تجميعها ليصبح منتجًا نهائيًا، وفي معظم الحالات يوفر الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمتين لتصميم المصنع وإدارة العمليات.

وقد تتخذ مشاريع التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي (حسين، 1989، ص. 89)

رابعًا: الشركات المتعددة الجنسيات

"وهي الشركات التي لديها العديد من المشاريع في دول مختلفة من العالم، حيث تتميزبحجم الأعمال والأنشطة، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية هما شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة" (السلامة، 1418هـ، ص. 174)

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، و يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي حدثت على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الأربعة الأخيرة (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، 1989، ص. 25)

على رغم من الجدل الكبير حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كان ينظر لها سابقاً بشيء من الحذر خصوصا من قبل أصحاب الفكر الماركسي، إلا أنها باتت اليوم مصدرًا من مصادر التدفقات المالية المعاصرة (بستاني، 1997، ص. 17)

تتسابق البلدان النامية لجذب هذا النوع من التدفقات – بعد أن إدراكت جوانبها الإيجابية – وذلك من خلال منحها امتيازات وإعفاءات متنوعة، كما كشفت عنها قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، التي صدرت في السنوات الأخيرة، مثل إعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل لفترة محدودة، والتأكيد على عدم التأميم والمصادرة والحجز، وحماية منتجات المشروع من المنافسة

الخارجية الضارة (الدجاني، 1990، ص. 77؛ الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية، 1418هـ، ص. 220)

كما تتسارع البلدان الدخول في اتفاقيات دولية، ثنائية وجماعية، لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات في أراضيها، لإعتبارها ضمان حقيقي لتشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها، دون خوف من تغير الاتفاقيات والضمانات المنصوص عليها في القانون الداخلي للدولة المضيفة، التي هي في الواقع عرضة للتعديل والتغيير، أو الإلغاء بإرادة الدولة المنفردة، مما يجعلها غير كافية في تبديد مخاوف المستثمر الأجنبي، من احتمال تعرض استثماره في الدولة المضيفة للمخاطر (العنزي، 1418هـ، ص. 253)

خامسًا: الاستثمار في المناطق الحرة

وهي من أنجح سياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛ وبعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وتقوم المنطقة الحرة على فكرة إعفاء البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل أو من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة فيها على أنها مقامة في منطقة مستقطعة من الدول، إذ يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوافر في المناطق الأخرى من الدول المضيفة (صالح، 2005، ص. 31–32)

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين أكثر من 40 منطقة حرة متعددة التخصصات وتتسم هذه المناطق بالكفاءة العالية والخدمات المتميزة التي تساهم في تسهيل أعمال الشركات ، وتوفير الجهد على المستثمرين ، ويُسمح فيها لغير الإماراتيين بالملكية الكاملة للمشاريع وبنسبة 100٪ وبالتالي أدت هذه المناطق الحرة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب شركات عديدة متعددة الجنسيات.

كما نرى أن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي فيها، هي خلق مناطق متفاوتة في النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة، فضلاً عن شيوع ظواهر التهريب وسرقة العلامات التجارية.

المبحث الثاني

The Second Topic

حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

Foreign Direct Investment Incentives

تُعد الاستثمارات الأجنبية أفضل الوسائل التي تلجأ إليها الدول النامية للإسراع بمعدل التنمية، وللتحقق من ذلك الاطلاع على القوانين الخاصة التي أصدرتها معظم الدول

النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Alasrag, 2007, P. 11؛ Vataliya Et Al., 2013, P. 9)
وكذلك الهيئات المتخصصة التي أقامتها الدول لتوفير البيئة المناسبة والتغلب على التحديات الإدارية والإجرائية التي تواجه المستثمر الأجنبي لاجتذاب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية. (الغنزي، 2012، ص. 25–26)
وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية تزايداً كبيراً ومستمراً، "إذ أشار تقرير الاستثمار في العالم في العام 2011م إلى أن معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ نحو29,5% في المتوسط سنوياً وذلك في الفترة من 2004-2011، حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم من 865 مليار دولار عام 2004 إلى 1120 مليار دولار عام 2011م (الشراح، 2003، ص. 19–20؛ Zhu Et Al., 2016, Pp. 237–248) "ووفقاً للتقرير الاقتصادي السنوي 2018 لوزارة الاقتصاد، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الحقيقية 1422.2 مليار درهم تقريباً على مستوى الدولة مقابل 1411.1 مليار درهم تقريباً نهاية 2016، محققاً نموا بنسبة 0.8%".
وهو ما يدل على تفضيل المستثمرين الأجانب والدول المضيفة صورة الاستثمار المباشر عن غيره من الصور الأخرى (القرنشاوي، 2006، ص. 5)
نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العوامل التشريعية والإدارية

المطلب الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية

المطلب الأول

The First Requirement

العوامل التشريعية والإدارية

Legislative and Administrative Factors

هناك عدة حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الفرع الأول: العوامل التشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصورة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية كذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، كمخاطر التأميم والمصادرة،بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه ؛ و تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بأن لا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والحد من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها. (عبد الحفيظ، 2016، ص. 17)

ويمكن بلورة البيئة القانونية والتشريعية ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1- تشريع استثماري متكامل يتسم بالوضوح والثبات ويخلو من قيود تعيق الاستثمار.
2- وجود نظام قضائي فعال وعادل.
3- وجود تشريعات اقتصادية وعمالية عادلة.
4- وجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر التي تكفل له حرية النشاط وعدم التأميم أو المصادرة.

وقد صدر مؤخراً "قانون الشركات التجارية بالمرسوم بقانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية" (المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021) بهدف "تعزيز انفتاح مناخ الأعمال في الدولة بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وديناميكية بيئة الأعمال. وسُمح بموجبه بالتملك الأجنبي الحر في كافة القطاعات الاقتصادية بنسبة 100%، باستثناء عدد من الأنشطة الاقتصادية المحدودة ذات الأثر الاستراتيجي".

وتضمنت التحديثات تطوير الآليات والإجراءات بهدف زيادة عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية واستقطاب الشركات العالمية، كما تضمنت حلولا لعمليات التمويل وإعادة هيكلة الشركات، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه الأنشطة التجارية في الدولة. كما سمحت التعديلات التي أدخلت على القانون بتأسيس الشركات لأغراض الاستحواذ أو الاندماج، والشركات ذات الأغراض الخاصة، وإنشاء إطار قانوني خاص لهذه الأشكال القانونية الجديدة وتنظيم عملها وضمان فاعليتها وجدارتها الاقتصادية وتعزيز نموها على بيئة الأعمال.

كما يسمح القانون لفروع الشركات الأجنبية المرخصة بالدولة بالتحول إلى شركات تجارية تحمل جنسية الإمارات حيث ينطبق مبدأ تحول الشركات على الشركات الأجنبي وهو النهج الذي اتبعه "المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021م بشأن الشركات التجارية" عندما تعرض ونظم مبدأ تحول الشركات على شركات الاستثمار الأجنبي شأنها في ذلك شأن جميع الشركات التجارية في المواد من (275) إلى (284) ولم ترد في القانون نصوص خاصة بشأن مبدأ تحول الشركات ولكن منح القانون اختصاصات أوسع للسلطات المحلية لإنفاذ أحكامه بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد.

وبالرجوع لدليل الإجراءات الخاصة بالدوائر الإقتصادية المحلية اجتمعت على السماح بتحول الشركات الأجنبية بشرط موافقة جميع الشركاء بما فيهم الشريك المواطن على تحول

الشركة إلى شركة مملوكة بالكامل للأجانب ،و تصديق عقد بيع وتنازل من الشريك المواطن إلى الشريك الأجنبي ، تصديق عقد تأسيس بأسماء الشركاء الأجانب.
ويلاحظ أنه قد حدث تقارب بين مركز المستثمر الأجنبي ومركز المستثمر الوطني بشكل تجاوز الحد الأدنى لمعاملة الأجانب الذي يفرضه القانون الدولي إلى المساواة بينهما في المعاملة حتى وصل الأمر إلى كفالة قدر من المعاملة الحسنة للمستثمر بصرف النظر عن جنسيته (عامر، 2011، ص. 15)
ولهذا صار تحديد نشاط الأجنبي أمرًا ضروريًا وصار الاهتمام مركزًا على النشاط بدلًا من الفرد، ولهذا أصبح قانون الاستثمار هو قانون العمليات المالية ذات الصفة العالمية حيث ينصب اهتمامه فقط على تكوين وتصفية الاستثمارات الدولية من ناحية وعلى معاملتها وحمايتها وضمانتها من ناحية أخرى (المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018، المادة 7؛ القانون الكويتي رقم 116 لسنة 2013، المادة 11؛ نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المادة 2)
ونلاحظ مما سبق أن الأصل العام في الإمارات هو جواز الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة المجالات وجميع الأنشطة، إلا أن هذا الأصل العام ترد عليه بعض الاستثناءات التي تتعلق بسيادة الدولة وتحقيق الصالح العام، ولذلك يُمنع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في هذه الأنشطة المستثناة، وهذا المنع يضيق ويتسع حسب الرؤية الخاصة بكل دولة، وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وعلى الرغم من المنع المطلق أحيانا (وزارة المالية الإماراتية، 2022)، إلا أن المشرع كان حريصًا على النص على إمكانية تعديل هذه الاستثناءات بالحذف أو الإضافة وفقًا للتطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على جميع المستويات، الداخلية، والإقليمية، والعالمية، فطالما أن هذا الحظر إنما قُرر لتحقيق الصالح العام، فإن الظروف قد تُحتم في بعض الأحيان حظر بعض المشروعات التي كانت متاحة للمستثمر الأجنبي من قبل، أو رفع الحظر عن بعض الأنشطة لزوال سبب الحظر وحكمته.
كما نلاحظ أخيرًا أن من يُمعن النظر في الأنشطة المستثناة في الإمارات يجد أنها كافية لدرء الخطر عن الدولة وسيادتها، وتحقيق الصالح العام، وفي الوقت نفسه لا تُعد من قبيل المعوقات الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.
أما على الصعيد الدولي، فنجد أن دولة الإمارات طرف في أكثر من اتفاقية جماعية مرتبطة بالاستثمار، وذلك بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وإقامة تعاون اقتصادي طويل الأمد إقليميًا ودوليًا.

1. اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي. تهدف هذه الاتفاقيات إلى (وزارة المالية الإماراتية، 2022)

- تخفيف العبء الضريبي على الاستثمارات الإماراتية في الخارج.
- تعزيز الهدف الإنمائي للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي.
- القضاء على الازدواج الضريبي والضرائب الإضافية وغير المباشرة والتهرب من سداد الضرائب.
- إزالة الصعوبات والعوائق المتعلقة بالتجارة عبر الحدود وتدفقات الاستثمارات.
- توفير الحماية الكاملة للمكلفين من الازدواج الضريبي سواء المباشر أو غير المباشر.
- تشجيع تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

2. اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار: تهدف اتفاقية حماية الاستثمار وتشجيعه إلى:

- حماية الاستثمارات الإماراتية من كافة المخاطر غير التجارية، والمخاطر المتعلقة بتحويل الأرباح والعوائد بعملة حرة قابلة للتحويل.
- تنظيم تسوية المنازعات في حالة حدوثها
- السماح بتأسيس استثمارات في الدول الموقعة على الاتفاقية، ومنح التراخيص اللازمة للمستثمرين الإماراتيين.
- وضع شروط خاصة بتعويض المستثمر الإماراتي تعويضًا عادلًا وفوريًا في حالة مصادرة استثماراته وذلك وفقًا للقانون ومن دون تمييز على أن يكون التعويض على أساس القيمة السوقية لها.

3. اتفاقيات تبادل المعلومات. وتهدف إلى **(وزارة المالية الإماراتية، 2022)**

- تحقيق مبادئ الشفافية والعدالة وحماية الاقتصاد الوطني.
- المساعدة الإدارية المتبادلة.
- تبادل المعلومات للأغراض الضريبية.
- إمكانية الوصول إلى المعلومات.

4.اتفاقيات الامتثال الضريبي

رغبة في تحسين الامتثال الضريبي الدولي وضمن مقاربة دولية لتطبيق قوانين الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية وقعت "دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات

المتحدة الأمريكية"اتفاقية لتطبيق قانون الامتثال (فاتكا) المتضمن قواعد نظام إبلاغ المؤسسات المالية وتبادل المعلومات بشكل تلقائي فيما يتعلق بحسابات معينة، حيث حررت هذه الاتفاقية (اتفاقية فاتكا بين الإمارات والولايات المتحدة، 2015، المواد 6 و8 و9) ووقعت في أبوظبي بتاريخ 2015/6/17م وتضمنت ملحقين ودخلت حيز النفاذ مع استكمال الإجراءات القانونية (القرنشاوي، 2006، ص. 5)

الفرع الثاني : العوامل الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة أهم عامل لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية؛ ووجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بحيث تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري، و يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (القرنشاوي، 2006، ص. 5)

من التسهيلات الإدارية الإجرائية التي أطقتها دولة الامارات الرخصة الافتراضية في أبوظبي بحيث يسمح للمستثمر الأجنبي غير مقيم في دولة الإمارات التقدم بطلب من أي مكان خارج دولة الإمارات للحصول على الرخصة والتي تتيح للمستثمر ممارسة الأعمال في إمارة أبوظبي خارد دولة الإمارات وذلك قبل مباشرة إجراءات الإقامة.

إلى جانب ذلك أطلقت دائرة الاقتصادية والسياحة في دبي تسهيلات أخرى إدراية إجرائية برنامج منطقة دبي التجارية الافتراضية (Vcc) حيث يسمح البرنامج الحصول على الرخصة الاقتراضية عبر الإنترنت ومن بلدانهم من خلال الموقع الإلكتروني لمنطقة دبي التجارية الإفتراضية.

ومن جانب آخر أطلقت وزراة الإقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة منصة باشر الرقمية لإتاحة الفرصة للمستثمرين داخل الإمارات وخارجها تأسيس الشركات إلكترونيا بحيث تهدف المنصة إلى تعزيز سهولة ممارسة الأعمال، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى الدولة.

ونستنتج أن دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الدولي، كانت طرفا في أكثر من اتفاقية جماعية مرتبطة بالاستثمار، مما عزز التكامل الاقتصادي وإقامة تعاون اقتصادي طويل الأمد إقليميًا ودوليًا.

المطلب الثاني
The Second Requirement
العوامل السياسية والاقتصادية
Political and Economic Factors

الفرع الأول : العوامل السياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في الدولة أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث إن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثيركبيرفي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، يتخذ لمستثمر الأجنبي قرار بقبول أو رفض المشروع، ليس فقط على حجم السوق أو العائد وحسب ولكن أيضاعلى أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد؛ يفضل المستثمرون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة، أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير. ويمكن بلورة العوامل السياسية فيما يلي:

1- الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني، مما يساعد على نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2- تحديد دور المؤسسات في إطار الصلاحيات القانونية المحددة لها، وعدم الإسراف في استخدام وسائل ضغطها؛ من خلال الإضرابات، إلى درجة تعيق الاستثمار.

ونرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بالاستقرار السياسي، وتوافر الطمأنينة لكافة زوارها وغالبيتهم من رجال الأعمال وغيرهم، وتحمي الدولة ممتلكاتهم وأموالهم الخاصة وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول بعلاقات صداقة سياسية مستقرة "مع معظم دول العالم، مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة تعمل على جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

يعد توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها عامل استثماري مهم وبما إن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، فإن استغلال هذه الموارد مرتبط بالحاجة إلى توافر كفاءات معينة وقوى عاملة مدربة بتكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل ليست كافية لخلق بيئة اقتصادية سليمة لذا يجب أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل؛ مستوى التنمية الاقتصادية معبرًا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل الدخل الفردي، ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنية الهيكلية للاقتصادية الجاذبة للاستثمار مثل؛ الطرق، وخدمات الكهرباء، والاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تكون جاذبة للاستثمار. ويمكن صياغة العوامل الاقتصادية فيما يلي:

1- الوضوح التام للمناهج الاقتصادية في دستور البلاد والتشريعات الصادرة.

2- استخدام أسلوب التخطيط التأشيري، الأمرالذي يجعل تدخل الدولة مقصورا على رسم السياسات الاقتصادية والمالية، بما يؤثر على حوافز الأفراد واتجاهاتهم ، ويدفع الاقتصاد الوطني نحو أهداف تتماشى مع متطلبات التنمية.

3- اعتماد أسلوب سليم في سياسة الاقتصاد الكلي (البطاط والأعرجي والتميمي، 2016، ص. 95؛ عميرة، 2002، ص. 13–14)، خاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف، وسعر الفائدة، وإلغاء القيود النقدية، وعدالة النظام الضريبي.

4- الحد من التضخم لتجنب تشويه النمط الاستثماري، وعدم دفع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم في مجالات المضاربة بالعقارات، والمعادن الثمينة، والابتعاد عن مجالات الاستثمار المفيدة.

5- منح إعفاءات ضريبية مشجعة، وليس الإسراف في المنح بدون هدف، بحيث لا تكون قاعدة الإعفاءات هي العامل الفعال في تحفيز المستثمر، بل مجرد واحدة من عدة حوافز.

6- تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار، مثل تبسيط الإجراءات في إصدار تراخيص إقامة المشاريع الاستثمارية، والحصول على الأرض، وإجراءات الاستيراد والتصدير، والتخليص الجمركي.

7- إقامة تسهيلات تدريبية وتعليمية جيدة من خلال تدريب الايدي العاملة والماهرة والمدربة.

8- فاعلية الجهاز التنفيذي المعني بشؤون الاستثمار، والمصداقية في التعامل والكفاءة.

9- توفير بنية أساسية متكاملة؛ تسهيلات خدمات الموانئ، المطارات، النقل، الاتصالات، الطرق، الطاقة والمياه.

ولقياس مدى التطور في مناخ الاستثمار وتحليله، يتم عادة استخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية منها:

1- مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ للدلالة على الأداء الكلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتوضيح تطورات السياسة المالية لإرساء التوازن الداخلي للاقتصاد.

3- مؤشر معدل التضخم؛ لتلخيص تطورات السياسات النقدية في سعيها لترسيخ استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

4- سعر الصرف وسعيه لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد.

وقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في دولة الإمارات، وهو ما يؤكد عملها باستمرار على تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (سعد الله، 1993، ص. 25)

ونرى أن البيئة الاقتصادية تتمثل في السياسات الحكومية التي تعتمدها الدول في تنمية اقتصاداتها، وهي تلعب دورًا مهمًا في خلق بيئة اقتصادية ملائمة نحو تحفيز وجذب الاستثمارات، حيث إنها من العوامل المؤثرة في تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي يلزم توافرها في الدول المضيفة. وتتمثل هذه السياسات في الإصلاحات الهيكلية لبيئة الاقتصاد الكلي، وتوضيح أولويات الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مجال التنمية ودرجة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي ودوره في تهيئة المناخ الاستثماري الجيد لما يملكه من إمكانيات وقدرات على تعبئة مدخرات ومرونة وسرعة الاستجابة لمتطلبات التطورات العالمية ومتطلبات التنمية والاستثمار.

المبحث الثالث

The Third Topic

ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

Foreign Direct investment Guarantees

قد ترتبط فاعلية الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي بقوة الالتزام الدولي الناشئ عن الاتفاقية الدولية والقواعد الدولية لحماية الأشخاص وإثبات وضعهم القانوني في إطار الضمانات الدولية ومبادئ القانون الدولي(سعد الله، 1993، ص. 25) بإعتبارها حقوقًا مستمدة من القانون الداخلي للدولة المضيفة (صادق، 2002، ص. 23)

بالتالي الحماية الداخلية تكرسها الدولة المضيفة بموجب القواعد الاتفاقية(الجمعة، 1999، ص. 67) والوطنية هي مركز اهتمام المستثمر الأجنبي، وأهم العوامل التي يعتمد عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة دون أخرى.

وعليه، سنتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الضمانات العامة

المطلب الثاني: الضمانات الاتفاقية

المطلب الأول
The First Requirement
الضمانات العامة
General Guarantees

تعتبر الضمانات العامة من أهم الضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ، وتعكس رؤية المشرع الاستثماري في ضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال توفير الحماية اللازمة لتلك الاستثمارات ، والتي تخص ضمانات نزع الملكية حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وللتعرف على الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول
The First Branch
نزع الملكية
Expropriation

يقصد به "إجراء نزع الملكية العقارية تعسفيًا جزافيًا انفراديًا من طرف السلطة العامة للدولة المالكة المضيفة للأجنبي، بحيث تقوم بنزع الملكية العقارية واسترجاعها وطرد الأجنبي من أراضيها رغم كل هذا التطور الذي عرفه قانون الاستثمار في مجال المعاملة والحماية والضمانات على كل المستويات تحفيزًا للاستثمارات الأجنبية، بحيث يبقى للأجنبي المنزوعة ملكيته العقارية حق إقامة دعوى المطالبة بالتعويض لا دعوى إلغاء القرار الذي يقضي بأخذ الملكية لأنه يدخل في صميم مظاهر السيادة" (الكفيري، 2004، ص. 64)

وبالتالي يمكن القول إن أهم المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية في مجال تملك العقارات هي المخاطر غير التجارية التي تمس الملكية(حسين، 2013، ص. 16) فتجريد الأجنبي من أملاكه يُعد من أخطر الأعمال الإدارية التي تصدم نظام الحماية القانونية للملكية المكرسة تطبيقًا لسيادة الدولة، وهذا الإجراء لابد أن يكون مدروسًا ومحدد الأبعاد، ولا يتم بصورة عشوائية، ولكن تلتزم الدولة النازعة للملكية العقارية من الأجانب عند إجراءات أخذ العقار بمجموعة من القيود حتى العملية بصفة قانونية

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، لم يرد نص في "المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية "بشأن نزع الملكية وإنما كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حق الملكية حيث نصت المادة 21 منه "على أن الملكية

الخاصة مصونة ويبين القانون القيود التي ترد عليها ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقا لاحكام القانون وفي المقابل تعويض عادل".
كما حظر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مصادرة العامة لأموال ، حيث نصت المادة 39 منه على أن "المصادرة العامة للأموال محظورة، ولاتكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناءا على حكم قضائي وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون.
ونستنتج أن المشرع الإماراتي قيد إجراء نزع ملكية العقار تعسفيًا جزافيًا انفراديًا من طرف السلطة العامة للدولة بصفتها المضيفة للأجنبي، بحيث لا تقوم بنزع ملكية العقار واسترجاعه وطرد الأجنبي من أراضيها إلا للمنفعة العامة وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل مقدر في تاريخ نزع الملكية.

الفرع الثاني

The Second Branch

حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر

Prohibition of Confiscation of Foreign Direct investment Project Funds

ومن خلال استقراء نصوص "المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021م بشأن الشركات التجارية" في دولة الإمارات - نلاحظ أن المشرع الاتحادي لم ينص على ضمانة عدم جواز التأميم إلا للصالح العام، ومقابل تعويض عادل، الأمر الذي قد يُسبب بعض القلق للمستثمر الأجنبي المحتمل، ويؤثر في قراراه بالاستثمار في دولة الإمارات؛ مما يوجب على المشرع الاتحادي أن يبادر بالنص على هذه الضمانة المهمة.
نظرًا لأهمية ضمان عدم مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فقد ورد النص على هذه الضمانة في القانون الإماراتي المادة (3 / 9) " من المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 الملغي"، إلا أن القانون الكويتي فيما يخص تشجيع الإستثمارالكويتي رقم 116 لسنة 2013 في المادة 19 يقرر هذا الحظر بصورة مطلقة، دون أية استثناءات، في حين يُجيز القانون الإماراتي المصادرة بشرط صدور حكم قضائي بها.يقرر هذا الحظر بصورة مطلقة، دون أية استثناءات، في حين يُجيز القانون الإماراتي المصادرة بشرط صدور حكم قضائي بها(المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018، المادة 9).
وتعتبر الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة في مأمن من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها، فضلاً عن وجود نظام قضائي متميز يمكن اللجوء إليه في حالات حدوث نزاع يرتبط بالمشروع الاستثماري. (خالد، 2008، ص. 23) ومن ناحية

أخرى، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة كباقي دول المجلس عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية والدولية والإقليمية، وترتبط باتفاقيات استثمارية ثنائية وجماعية مع بعض الدول بهدف ضمان وحماية الاستثمار وتنظيم أوضاعه،(كامل، 1993، ص. 154) فقد نصت المادة 21 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن "الملكية الخاصة مصونة ويبين القانون القيود التي ترد عليها ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقًا لأحكام القانون وفي مقابل تعويض عادل".

ونستنتج أن مبدأ حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر لم ينص عليه المشرع الاتحادي كضمانة لعدم جواز التأميم إلا للصالح العام، ومقابل تعويض عادل، وذلك سندا للمبدأ الدستوري بالمادة 21 بشأن الحفاظ على الملكية الخاصة.

المطلب الثاني

The Second Requirement

الضمانات الاتفاقية

Agreement Guarantees

نشأت الحماية الاتفاقية مع انفتاح الدولة على الاستثمارات الأجنبية، وأصبحت من أهم مصادر النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية، حيث تضمنت مبادئ القانون الدولي تأكيدًا على إعمالها في إقليم الدولة المضيفة دون النزول عن الحد الأدنى لحماية المستثمر الأجنبي في القانون الدولي، وكرست ضمان إضافي في إطار الحماية والمعاملة على أساس مبدأ الحماية ومبدأ المعاملة بالمثل

الفرع الأول

The First Branch

نشأة الحماية الاتفاقية في ظل الاتفاقيات الجماعية

The Emergence of Convention Protection in Light of Collective Agreements

تمثل الاتفاقيات الجماعية أو المتعددة الأطراف مصدرا مهما لحماية تملك الأجنبي للعقارات ومعاملته في إقليم الدولة المضيفة (عبد الحفيظ، 2006، ص. 457) ، وهي حل وسط الفشل الدولي للتوصل إلى اتفاقية دولية عالمية تضم معظم دول العالم بشأن وضع الإطار القانوني العام والشامل لتنظيم ومعاملة الاستثمارات الأجنبية وحمايتها.

حيث إنه ورغبة من الدول التي تحظى بتجانس في ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تسهيل حركة رؤوس الأموال فيما بينها ولغايات خدمة مصالحها المشتركة في تعزيز تكاملها الاقتصادي، نشأت اتفاقيات دولية إقليمية، وقد

وقعت دولة الإمارات مع شركائها التجاريين بما يقارب 107ت اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات ومن بينها:

أ. "اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة لسنة 1956 ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية لسنة 1960"، على مستوى الدول الأوروبية.

ب. "اتفاقية التكامل الاقتصادي لسنة 1969"بين دول أمريكا اللاتينية أو ما يعرف بمجموعة الأندين.

ج. اتفاقية معاملة الاستثمارات بين دول وسط إفريقيا سنة 1965.

د. اتفاقية "تشجيع وضمان الاستثمار بين دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 1981".

هـ. "اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية لسنة 1957"، والتي نصت في المادة الأولى منها على: "ضمان حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي".

و. اتفاقية حماية "الاستثمارات العربية وتشجيعها على الانتقال فيما بين الأقطار العربية واتفاقية تسديد مدخولات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لسنة 1953م" (عمر، 2000، ص. 88)

ز. " اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية لسنة 1970،" وهي أكثرها أهمية لأنها ساهمت بدرجة كبيرة في تهيئة مناخ الاستثمار للأموال العربية.

ح. تليها "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية سنة 1980"، والتي حاولت تدارك القصور الذي يعتري الاتفاقيات السابقة، فجاءت شاملة نوعًا ما وأكثر تفصيلاً وضمانًا (جمال الدين، 1996، ص. 81)

ونستخلص أن الاتفاقيات الجماعية أو المتعددة الأطراف تعد مصدرا اتفاقيا مهما لحماية تملك الأجنبي للعقارات ومعاملته في إقليم الدولة المضيفة ، وتلعب هذه الإتفاقيات دورا هاما كأداة للسياسة الدولية من ناحية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفيرالحماية القانونية للاستثمارات للجانبين وفق القانون الدولي وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وخلق المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني
The Second Branch
الحماية في ظل الاتفاقيات الثنائية
Protection under Bilateral Agreements

تتميز الاتفاقيات الدولية الثنائية بنوع من المرونة والسهولة في الالتزام بمضمونها لأنها تستجيب لحماية رعايا وأموال الطرفين المتعاقدين وتراعي الظروف المشتركة، وذلك بسبب سهولة عملية التفاوض في إرساء قواعدها وبنودها (السنهوري، 2005، ص. 124)

أما من حيث موقف الفقه، فرغم إقراره أن الاتفاقيات الثنائية ترسي وتحدد بدقة حماية قانونية للأجانب، وخصوصًا فيما يتعلق بالحماية القانونية للملكية العقارية، إلا أنه ينكر البعض أنها تساهم في إرساء قواعد قانونية عامة بشأن الاستثمارات الأجنبية (شرف، 1981، ص. 76)

ويتضح من خلال استقراء الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وحمايته أن هناك عدة معايير قانونية يتم من خلالها وضع إطار عام لمعاملة هذا الاستثمار وتحديد الضمانات والمزايا، ولعل أهم هذه المعايير، هي (الحسون، 1981، ص. 64)

1- المعاملة الوطنية للاستثمار:

يقصد بالمعاملة الوطنية للاستثمار أن يتمتع هذا النوع من الاستثمارات بذات الحقوق والضمانات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الوطني في دولة الاستثمار.

2- معاملة الاستثمار وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

"يقصد بهذا المعيار أن تتعهد الدولة المستقطبة للاستثمار بمقتضى اتفاقية دولية بينها وبين الدولة المصدرة للاستثمار بمعاملة الاستثمارات التابعة لهذه الدولة أفضل معاملة " (السامرائي، 2006، ص. 215)

3- معاملة الاستثمار وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل:

"بمقتضي هذا المعيار تعامل الدولة المستثمرة بالمعاملة ذاتها التي يلقاها في إقليم الدولة التي ينتمي إليها هذا المستثمر بجنسيته" (صادق، 2002، ص. 250)

4- التنظيم المباشر للضمانات القانونية التي يتمتع بها المستثمر:

هو أن تقوم الدول الأطراف في الاتفاق الدولي بتنظيم مباشر ومفصل للضمانات والمزايا التي تستحصلها استثمارات كل منها لدى الدولة الأخرى.

ونستنتج أن الحماية في ظل الاتفاقيات الثنائية تتضمن العديد من الضمانات والمزايا والمعايير نحو؛ المعاملة الوطنية للاستثمار، ومعاملة الاستثمار وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومعاملة الاستثمار وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، والتنظيم المباشر للضمانات القانونية التي يتمتع بها المستثمر.

الخاتمة

Conclusion

اتسم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط بالضعف والبساطة. فقد كانت تعتمد اعتمادًا شبه كلي على صناعة اللؤلؤ، بالإضافة إلى أنشطة أخرى كصيد السمك والرعي، إلا أن تجارة اللؤلؤ تدهورت بسبب ظهور اللؤلؤ الياباني المنافس في السوق.

وأدركت دولة الإمارات العربية المتحدة الأهمية العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي الاقتصادي ، وتنويع مصادر الدخل ، فعملت على إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تحفز الاستثمار المحلي والجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على رسم إستراتيجية موحدة لهذه الاستثمارات،حسب للإمكانيات المتوفرة في كل دولة.

وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج والمقترحات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

من خلال معطيات الدراسة، استطعنا التوصل إلى العديد من النتائج، والتي من أهمها:

1- إن تطور وتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرةساهم في وصول دولة الإمارات المرتبة الثلاثين عالميًا، والأولى عربيًا في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال العام 2017م، الأمرمما أثر بصورة إيجابية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- إن المبدأ العام في دولة الإمارات، هو جواز الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المجالات، وجميع الأنشطة، ولكن يتضمن هذا المبدأ بعض الاستثناءات التي تتعلق بسيادة الدولة، وتحقيق الصالح العام.

3- تتمتع دولة الإمارات بالعديد من المقومات الطبيعية والمادية التي تميزها عن غيرها، والتي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم، الذي يجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ مما يجعلها إحدى الوجهات الاستثمارية المفضلة إقليميًا وعالميًا.

4- أن المشرع الاتحادي في دولة الإمارات أغفل النص على الإعفاءات الضريبية في حالة فرض ضرائب مباشرة في دولة الإمارات، وكذلك أغفل النص على بعض الإعفاءات الجمركية.

5- أن المشرع الإماراتي لم ينص على عدم جواز تأميم مشروع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات إلا لاعتبارات الصالح العام، ومقابل تعويض يعادل القيمة الاقتصادية للمشروع وقت تأميمه.

6- أن نظام الحوافز والضمانات يعتبر الأمان والاطمئنان للمستثمر من خلال توفير البيئة الاستثمارية ، ووفرة الموارد الاقتصادية وبالتالي يساهم في استقطاب الاستثمارات و حماية ضد أي إجراء تشريعي وإداري يمكن أن تتخذه الدولة.

7- ثانيًا: المقترحات:

من خلال المعطيات والنتائج ، نوصي بما يلي:

1- نوصي بالاهتمام بالمشاريع الموجهة للتصدير وإحلال الواردات لمساهمتها في دعم وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية.

2- مراجعة الأطر والأنظمة الخاصة بالاستثمار الأجنبي وتحسين بيئة الاستثمار بشكل عام ، من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- أهمية دور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي، وأهمية أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة. وضرورة إنشاء فروع لجهاز الإمارات للاستثمار في كافة إمارات الدولة، من أجل أن تعم الفائدة، وتتحقق الأهداف المرجوة من إنشائه.

4- إعادة العمل بقانون الاستثمارالإماراتي وإزالة العوائق التي يمثلها القانون النافذ، ومن أهمها إعطاء الحوافز والامتيازات والتسهيلات، وإنشاء محاكم متخصصة لتخفيف الكلفة وسرعة الفصل بين المتخاصمين و أحكامها نافذة غير قابلة للطعن.

5- المحافظة على مستويات الضمانات التي تحددها القوانين المحلية للمستثمرين وعقد المزيد من الاتفاقيات الدولية، للمواصلة عملية التنمية الاقتصادية ودعم الاستثمار الأجنبي المباشرة بما يحقق التنمية المستدامة للدولة.

6- ضرورة استمرار الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي الجيد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعدلات تضخم منخفضة ويعطي القوة الشرائية للدرهم الإماراتي على المستوى المعيشي للمواطنين، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارالأجنبي.

المصادر

References

Books:

I. Ahmed Jamal Al-Din, Expropriation of Property in the Rulings of Sharia and Legal Texts, Modern Library, 1996.
II. Ahmed Saeed Sharaf, Guide to the Preparation of investment Legislation, Arab investment Guarantee Corporation, 1981.
III. Bilal Boujemaa, Analysis of the Reality and Prospects of Foreign Direct investments under the Euro-Mediterranean Partnership Agreement, Algeria Case Study, Abi Bakr Belkaid University, 2013.
IV. Hassan Kharboush, Abdel Muti Reda, investment and Finance between theory and Practice, Zahran Publishing House, 1999.
V. Hamdi Pasha Omar, Transfer of Real Estate Ownership in Algerian Legislation, Dar Al Uloom, 2000.
VI. Duraid Mahmoud Al-Samarrai, Foreign investment, Obstacles and Legal Guarantees, Center for Arab Unity Studies, 2006.
VII. Ramadan Ali Abdel Karim Desouky Amer, Legal Protection for Foreign Direct investments and the Role of Arbitration in Settlement of Disputes Related to them, National Center for Legal Publications, 2011.
VIII. Salih Abd al-Zahra al-Hassoun, the Rights of Foreigners in Iraqi Law, New Horizons House, 1981.
IX. Safwat Ahmed Abdel Hafeez, the Role of Foreign investment in the Development of the Provisions of Private international Law, University Press, 2006.

X. Tarek Nouri, Evaluation of the Quality of Foreign Direct investment Statistics, investment and Finance Conference, 2006.
XI. Abd al-Razzaq Ahmad al-Sanhouri, the Mediator in Explaining the New Civil Law, the Right to Ownership, p. 3, Al-Halabi Human Rights Publications, 2005.
XII. Abdel Salam Abu Qahf, Different Policies for Foreign investment. University Youth Foundation, 1989.
XIII. Abdel Salam Abu Qahf, theories of internationalization and the Feasibility of Foreign investments, University Youth Foundation, 1989.
XIV. Abdul Salam Ghumaid, Definition of Joint investment Projects, Publications of the College of Accountancy, 1993.
XV. Omar Saadallah, introduction to international Human Rights Law, University Payments Bureau, 1993.
XVI. Faisal Habib Hafez, the Role of Direct investment in the Development of the Economy of the Kingdom of Saudi Arabia, Dar Al-Mandumah for Printing and Publishing, 2005.
XVII. Kazem Ahmed Al-Battat, Kazem Saad Al-Araji, Saadia Hilal Al-Tamimi, the investment environment and its role in stimulating foreign direct investment and economic growth, Dar Al-Ayyam for publication and distribution, 2016.
XVIII. Mohamed El-Sayed Saeed, Transnational Corporations, National Council for Culture, Arts and Letters, 1983.
XIX. Muhammad Salih al-Quraishi, international Finance, Al-Warraq for Publishing and Distribution, 2008.

XX. Muhammed Muhammed Ahmed Swilam, Foreign investments in the Real Estate Field, A Comparative Study between Law and Islamic Jurisprudence, Manshaat Al Maarif, 2009.

XXI. Mustafa Abdullah Al-Kafiri, Economic Reform and Human Development in the Syrian Arab Republic, according to the governorates for the year 2002, an analytical study, Publications of the Arab Writers Union, 2004.

XXII. Nabil Hashad, GATT and the World Trade Organization, University Thought House, 1998.

XXIII. Nabila Abdel-Rahim Kamel, the Role of the Administrative Judiciary in Supervising the Conditions of Public Benefit in the Case of Expropriation, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1993.

XXIV. Hisham Khaled, investment guarantee contract, the law applicable to it and the settlement of disputes that may arise over it, Dar Al-Fikr Al-Jamei, 2008.

XXV. Hisham Ali Sadek, international Protection of Public Funds, University House for Printing and Publishing, 2002.

University theses:

XXVI. Anro Badr Munif Al-Ghanzi, the Legal System for Foreign Direct investment, "A Study in Kuwaiti investment Law No. (8) of 2001 AD, Master thesis, Faculty of Law, Middle East University, 2012.

XXVII. Safwat Mohamed Abdel Hafeez, the Role of Foreign investment in Developing the Provisions of Private international Law, Ph.D. thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2016.

XXVIII. Qutayba Muhammad Salih, Foreign Direct investment and its Role in the Chinese Economy, Master

thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2005.

XXIX. Nawara Hussein, Royal Legal Protection for Foreign investors in Algeria, Ph.D. thesis, Faculty of Law, Mouloud Mamari University, 2013

Scientific articles:

XXX. Ibrahim bin Salama, Foreign Private investment in the Kingdom: the Experience of SABIC, research submitted to the Seminar on Foreign Private investment in the Kingdom, Ministry of Foreign Affairs, 1418.

XXXI. Ahmed Zagdar, Foreign Direct investment as a Form of Supporting Strategic Alliances to Confront Competition, Researcher Magazine, Volume 3, Issue 3, 2005.

XXXII. General Secretariat of the Federation of Gulf Arab Chambers, the role of multinational companies in economic development. King Fahd National Library, 1409-1989.

XXXIII. Basil Bustani, the Political Economy of Poverty: the international Dimension, a working paper presented to an expert group meeting on improving living standards in the countries of the Arab East, the Economic Commission for Western Asma Asko 1999, 1997.

XXXIV. Burhan Dajani, the Arab Economy between the Past and the Future. Union of Arab Chambers, 1990.

XXXV. Paul Hirst, Graham Paul, What is globalization: the global economy and the potential for governance. World of Knowledge Series, international Council for Culture, Arts and Literature, Issue 273, 2001.

XXXVI. Hatem Al-Qarnshawi, Arab Experiences in Attracting Foreign Direct investment, investment and Finance Conference, 2006.

XXXVII. Hussein Abdel-Muttalib Al-Asraj, Policies for the Development of Foreign Direct investment to the Arab Countries, industrial Bank of Kuwait Letters, No. 83, 2005.

XXXVIII. Khaled Mohammed Al-Juma, Termination of the Host Country for investment, "the investment Agreement with the Foreign investor," Methods. Legality, Conditions, Journal of Rights, Issue (3), 1999.

XXXIX. Khalil Muhammad Khalil, Direction and Development, Modern Egypt Magazine, issues July-October, 1994.

XL. Rashid Al-Enezi, Rules of Transaction in the international Agreements Regulating investment, a research submitted to the Seminar on Private Foreign investment in the Kingdom. Ministry of Foreign Affairs, 1418.

XLI. Ramadan Al-Sharrah, the Role of Foreign investments in the Shadow of Multinational Companies in Achieving Development Goals, Kuwait Economic Journal, Kuwait University, Issue 14, Year 7, 2003.

XLII. xii. Sahli Jamila, Mujahid Sayed Ahmed, Foreign Direct investment and its Impact on Economic Growth in Algeria, Journal of Economy and Environment, Volume 4, Issue 2, October 2021.

XLIII. Abdullah Al-Salamah, Foreign Direct investment and Developing Countries, research submitted to the Foreign investment Symposium in the Kingdom, Ministry of Foreign Affairs, 1418.

XLIV. Ali Abdel Qader Ali, Determinants of Foreign Direct investment, Arab Planning institute, Vol. 3, No. 34, 2004.

XLV. Chamber of Commerce in the Eastern Province, available incentives for foreign industrial investments in the Kingdom, Arab and Asian countries, research submitted

to the Foreign investment Symposium in the Kingdom, Ministry of Foreign Affairs, 1418.

XLVI. Mazen Al-Sheikh Rad, a group of lectures given to PhD students in the field of development. Department of Economics. University of Kufa, 2014.

XLVII. Mohammed Saeed Amira, the Economy of the United Arab Emirates, Achievements and Future Aspirations, Journal of Economic Cooperation between Islamic Countries, 2002.

XLVIII. Matar Mahmoud Hussein, A Proposed Model for Attracting Foreign investments, Journal of Social Sciences, Issue 759, 1989.

XLIX. UAE Ministry of Finance website. www.mof.gove.ae Date of visit 12-3-2022.

L. Hail Ajami Jamil, Private Foreign Direct investment in Developing Countries, Emirates Center for Economic Studies and Research, Issue 32, 1999.

Foreign references:

LI. i.Alasrag Hussien, Foreign direct development policies in the arab countries, MPRA, Paper No. 2230, posted 07. November, 2007, Available at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/.Last visited: 12-3-2022.

LII. ii.EOCD, Third edition of the Derailed Benchmark of Foreign Direct investment. Paris, 1999.

LIII. iii.H. Zhu, L. Duan, Guo, Y. K. Yu, 2016, the Effects of FDI: Economic Growth and Foreign Consumption, Economic Modelling: Elsevier, Vol. 58.

LIV. iv.Hermes, Niels, Lensink, Robert, Foreign Direct investment, Financila Development and Economic Growth. published online on 4th June, 2010.

LV. v.K. S.Vataliya, Vataliya Bhanuben, N. parmar, Foreign Capital and Foreign investment, Gujarat, india, vol. 1. Issue 3, 2013.

LVI. vi.Maitena De Espana Duce, Definition of Foreign Direct investment FDI. A Methodological Note, Final draft, Banco 2003.